إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم في ورشة العمل المهمة هذه حول "الاستشارة في ممارسة الأعمال في لبنان". وأود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى دولة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، لدعمه المتواصل لمبادراتنا، والمستعدّ دوماً لمؤازرة جهودنا. ويطيب لي أيضاً أن أشكر معالي وزير المال الدكتور محمد شطح، لدعمه الشخصي لأعمالنا. وأخيراً وليس آخراً، أود أن أرحب بممثلي القطاعين العام والخاص لحضورهم معنا اليوم.

إن جذب الاستثمار وخلق فرص العمل في القطاع الخاص يحتلان صدارة أولويات السياسة في لبنان. وقد لعب القطاع الخاص اللبناني دوراً حيوياً في تحفيز النمو الاقتصادي، على الرغم من عدم وجود بيئة أعمال مؤاتية. إنها بيئة إدارية وتنظيمية معقدة، تستغرق وقتاً، وباهظة التكلفة وغير فعالة، وعفى عليها الزمن، ولا تزال إلى حد ما عدائية تجاه مزاولة العمل.

ذلك أن العديد من الدراسات (تقرير البنك الدولي عن "تقييم مناخ الاستثمار"، وتقرير "مؤسسة التمويل الدولية" عن ممارسة الأعمال، وتقرير "الخدمة الاستشارية للاستثمار الأجنبي" حول إزالة الحواجز الإدارية التي تعترض الاستثمار، وميثاق الاتحاد الأوروبي الاقتصادي الخاص بتنفيذ اتفاق الشراكة والإصلاحات الهيكلية، وتقرير الوزير السابق الدكتور باسل فليحان حول إزالة الحواجز الإدارية)، قد سلطت جميعها الضوء على العوائق التي تقوّض حيوية الاقتصاد التي يجب أن تطلق إصلاحات السوق لها العنان (سواء إذا كنا نتحدث عن الحصول على رخصة جديدة، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، أو إغلاق الشركات...).

وعموماً، يتطلب هذا الأمر من لبنان تعزيز جهوده من أجل التحسين المستمر لبيئة الأعمال والاستثمار. وهذا ما كان واضحاً في البيان الوزاري (الفقرة 42) بشأن التوجه العام في ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وفي ضوء ذلك، اعتبرت الحكومة سوق الاتصالات عاملاً هاماً للتنمية الاقتصادية، وأكدت التزامها فتح السوق أمام المنافسة، حسبما أوردت في الفقرة 56 من البيان المذكور. وسوف تدعم الحكومة جهود "الهيئة المنظمة للاتصالات" لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات كي تكون قادرة على تحقيق رؤيتها:

1) خصخصة شبكة الخطوط الهاتفية الثابتة المملوكة للدولة، وفقاً لقانون الاتصال رقم 431.
2) خصخصة شبكتي الهاتف الخلوي المملوكتين للدولة، استناداً إلى أفضل التجارب العالمية، بغية ضمان أكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية للمشتركين (تغطية ونوعية خدمة).
3) إصدار تراخيص جديدة للحزمة العريضة، تهدف إلى تشجيع الاستثمار الجديد في شبكات الألياف البصرية العالية السرعة، وتعزيز الخدمات في كل أرجاء لبنان، مع الاستخدام الفعّال لحيّز الترددات الراديوية، إضافة إلى فتح معابر الاتصال الدولي، لزيادة القدرة وخفض الأسعار.

وبناء على ذلك، وبموجب القانون 431، سرعان ما أرست "الهيئة المنظمة للاتصالات" الأسس لعملية الإصلاح الجذري. فمنذ إنشائها في نيسان 2007 حتى الآن، حققت الهيئة المنظمة العديد من الأهداف، من وضع إطار عمل تنظيمي وفقاً لأفضل التجارب، وإطلاق عملية استشارات عامة شفافة، وإصدار العديد من الأنظمة الأساسية اللازمة لتعزيز المنافسة والاستثمار في سوق الاتصالات (القوة التسويقية الهامّة، الترابط، الإطار التنظيمي لإنشاء مراكز تلقي اتصالات الزبائن، وجودة الخدمات).

علاوة على ذلك، ومع التسليم بأن إجراءات الترخيص المعقدة والبيروقراطية تعوّق الدخول إلى السوق، فإن "الهيئة المنظمة للاتصالات" تضع اللمسات الأخيرة على نظام الترخيص الجديد، الذي سيكون من شأنه تشجيع الدخول إلى السوق من خلال قواعد شفافة تزيل العراقيل إلى أدنى حد ممكن، ووضع شروط غير تمييزية لمنح تراخيص تقديم خدمات الاتصالات إلى مقدّمي الخدمات.

فعلى سبيل المثال، وفقاً لقانون الاتصالات، وبعد التقدّم بطلب كامل إلى "الهيئة المنظمة للاتصالات"، سوف تمنح الهيئة في غضون 60 يوماً التراخيص الفردية (لمشغلي شبكات الخلوي الافتراضية، المحطات الطرفية، وشبكات التوازن بدون

الحيّز)، وفي غضون 30 يوماً فقط تراخيص الفئات (لمقدّمي خدمات الإنترنت، الخدمات ذات القيمة المضافة، وجمع الأخبار عبر الأقمار الاصطناعية)، وكلها تراخيص تمتد فترة صلاحيتها حتى 20 عاماً. ويحق لصاحب الطلب بمباشرة تقديم خدماته فور حصوله على الترخيص المناسب.

وفي ما يتعلق بالتراخيص المقيّدة (تراخيص الحزمة العريضة الوطنية، شبكات التوازن مع الحيّز، الخلوي)، فسوف تُمنَح عبر مزايدة دولية علنية ستُجرى بطريقة منظمة وشفافة. وسوف يستلم مقدّم الطلب الفائز الترخيص خلال 90 يوماً اعتباراً من موعد إجراء المزايدة ـ ويتخلل فترة الـ90 يوماً إصدار مرسوم بالموافقة على البيع من وزارة الاتصالات، تقديم صاحب العطاء ضمان أداء بنسبة 10 في المئة، إدراج الترخيص وتسجيله، دفع 40 في المئة من قيمة العطاء الفائز، على أن تستحق نسبة الـ60 في المئة المتبقية عند إصدار الترخيص (جميع الخطوات مفصلة في استدراج العروض).

أما بالنسبة للإجراءات، فسوف يزوَّد طالب الترخيص بحزمة واحدة تتألف من طلب واحد، دفعة واحدة، ونقطة اتصال واحدة (الهيئة المنظمة للاتصالات) أثناء تقديم الطلب، وبالتالي لن يكون مضطراً للعودة عدة مرات إلى المؤسسة نفسها، أو لتقديم المعلومات نفسها إلى مكاتب مختلفة.

وبعبارة أخرى، إن تقديم طلب للحصول على ترخيص لتقديم خدمات الاتصالات، من خلال "الهيئة المنظمة للاتصالات"، سوف يضمن عملية مبسّطة وسهلة التعامل، ومن ثم إصلاح نظام الترخيص الحالي المتّسم بمدة طويلة من الزيارات والمدفوعات المتعددة لكل خطوة، وارتفاع التكاليف، والرشوة، وتعقيد الإجراءات، وساعات التشغيل القصيرة، وعدم كفاية الاتصال بين مختلف الإدارات ـ وهي عقبة تواجه العديد من المستثمرين المتقدمين بطلبات للحصول على ترخيص في لبنان، وهذه حقيقة أكدها تقرير ممارسة الأعمال (يستغرق الحصول على ترخيص في لبنان 211 يوماً و20 إجراءً).

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تسهيل المنافسة في توريد معدات الاتصالات وحفز توافر مروحة واسعة من المعدات بأسعار معقولة، أصدرت "الهيئة المنظمة للاتصالات" لائحة الموافقة على النوع، لتقليل التدخل التنظيمي، وتطبيق نظام التصديق على أساس الشهادة الذاتية، كلما كان ذلك ممكناً. و سيتعيّن على الشركات الراغبة في تقديم طلب ترخيص لمستورد / مصنّع، استكمال نموذج واحد لـ"الهيئة المنظمة للاتصالات" مع سداد الدفعة. وبناء على ذلك، وبعد مراجعة الطلب، تصدر "الهيئة المنظمة للاتصالات" الترخيص في غضون 48 ساعة (من جديد، إجراء مبسّط وفعّال).

وفي جهودها الرامية إلى تنظيم سوق الاتصالات، أعادت "الهيئة المنظمة للاتصالات"، أيضاً، إصدار التراخيص لمزودي خدمات الإنترنت والبيانات، وأذِنت باستخدام خدمات جديدة (التلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت)، وأصدرت تراخيص تتيح استخدام المحطات الطرفية التي لا تتجاوز قدرتها 2 وات، وسمحت بالاستخدام الموقت لتردّدات "جي.أس.أم" الممنوحة لهيئة "أوجيرو" كجزء من المشروع التجريبي.

لن أخوض في تفاصيل مع ما أنجزناه حتى الآن. ولمزيد من المعلومات المتعمقة، يمكنكم الاطلاع على تقريرنا السنوي المتوافر على موقعنا الإلكتروني. لكني أود أن أختم بالإشارة إلى أن مهمتنا ليست سهلة، ولكن كما طرحت "مؤسسة التمويل الدولية" في مشروع تبسيط تسجيل الشركات، كخطوة أولى، حلاً أكثر فعالية وملاءمةً للمستخدم لتسجيل الشركات في لبنان، وتماماً كما مصر، التي صنفها تقرير مزاولة الأعمال، أول الإصلاحيين في المنطقة وبين أكبر 10 مصلحين في جميع أنحاء العالم، يمكننا، بل يجب علينا، أن نحذو حذوها بحلول عام 2010. أمام لبنان فرصة ذهبية والحكومة عقدت العزم، جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص، لاغتنام هذه الفرصة وبناء مستقبل جديد.

إننا مجتمعون هنا لعرض البيئة التنظيمية في لبنان بالمقارنة مع 181 دولة، وتقييم مدى تمثيل أنظمة الأعمال اللبنانية عائقاً أمام القطاع الخاص، ومناقشة تدابير إصلاحية محددة ضرورية لتحسين مناخ الاستثمار في لبنان على نحو ممنهج.

وإني أدعو كل واحد منكم إلى المشاركة في نشاط هذا المؤتمر مشاركةً فعّالة، والأهم من ذلك، أن أدعوكم لتصبحوا شركاء في هذه المهمة الهادفة إلى إدخال الإصلاحات التنظيمية الناجحة في لبنان، وذلك لوضع خطة عمل تجعلنا قادرين، في نهاية المطاف، على الانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة التنفيذ.